ولو لم يكن لهم ذلك التأويل، لما استدلّوا بدلالة نفس الحركة الإعرابية على أكثر من باب نحوي للطعن في قول القدماء. وهم يفترضون بذلك أن اختلاف الحركات الإعرابية ينبغي أن يقترن به نفس العدد من الوظائف النحوية، بحيث يطابق الاختلاف بين الحركات الإعرابية مظاهر مختلفة من التجربة البشرية الحدسية التي نسميها معنى. وهو نفس الاعتبار الذي حمل ابراهيم مصطفى على الدعوة إلى المماثلة بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل.

يمكن أن نتخلّص من المأزق الذي آل إليه موقف المحدثين إذا تخلّينا عن هذا التأويل الحدسي لمصطلح معنى وحمّلناه معنى تركيبيا خالصا، وهو تأويل ينسجم مع فرضيات هذا العمل المتعلقة ببنية اللّغة من ناحية، ثم ينسجم مع التفسير الذي شرح به النحاة العرب معاني علامات الإعراب. ومحصّل رأيهم:

- أن الرفع يدل على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة.
- وأن النصب والجرّ يدلان على أن الاسم واقع موقع فضلة.

ثم يميّزون بين النصب والجرّ هذا التمييز الخفيف وهو أن الجرّ للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف. أمّا النصب فهو للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف أو بلا واسطة.

يقول الرضي بعد توضيحه أن الإعراب معنى طارئ في الاسم بعد تركيبه مع عامله، لتفسير سبب اختصاص كلّ حركة إعرابية بمعنى:

«ومثل هذا المعنى إنّما يكون في الاسم، لأنّه بعد وقوعه في الكلام لا بدّ أن يعرض فيه إمّا معنى كونه عمدة الكلام أو كونه فضلة... وجُعِل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعُمَد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجُعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة، كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرّغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة [حروف الجر]... ثم أريد أن يميّز بعلامة، ما